**محاربة العنف والجريمة في الوسط العربي في إسرائيل، توصيات سياسية**

ترجمة: زهير عكاشة

**التاريخ:9/11/2021**

**المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي**

**الكاتب: مائير إلران وإفرايم ليفي وميني إسحاكي ومحمد وتد**

إطلاق نار في الأحياء السكنية ومعارك شوارع اكثر من مائة جريمة قتل، هذا ما شهده العام الحالي.

في العام 2021 بدأ الجمهور الإسرائيلي يدرك ان العنف المتفشي بالأوسط العربي بات يشكل مشكلة قومية تؤثر على الشعب كله ولا بد من معالجتها بصورة جذرية. ترى كيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة من جذورها؟، هنا يقترح باحثو معهد الأمن القومي الاسرائيلي تصميم اطار عملي شامل ومتكامل بغية تحسين نوعية الرد على هذه المشكلة رداً قوياً.

إطار العمل:

1. يجب على الحكومة الاسرائيلية الإلتزام بتبني سياسة رسمية تجعل من مكافحة العنف والجريمة المنظمة في إسرائيل والوسط العربي اولوية رئيسية والمصادقة على خطة عمل دامجة ومتعددة السنوات بميزانية محددة بهدف التطبيق الكامل لهذه السياسة.
2. بداية هذه الظاهرة المتعلقة بالعنف المتفشي هي بداية معقدة ومتأصلة في عدة عوامل أساسها التحديات الإجتماعية الخطيرة إلى جانب الإهمال والنقص المستمر في الحكم من طرف الدولة. ونتيجة لذلك ظهرت الفوضى على مدار الأعوام والفراغ الحكومي ملأته العناصر الإجرامية والتي اضحت تدريجيا تتبوأ مكانة لها في شتى نواحي الحياة.
3. كبح جماح الجريمة وتقليص العنف يشكل تحديا ولكنه ايضا هو هدف يمكن تحقيقه ومحاربتهما لابد ان تستند إلى القانون وإلى المساواة وقبل القانون إلى الإحترام لحقوق الأفراد والإعتراف والإعتبار للثقافة والأعراف والقواعد الشائعة في المجتمع العربي. النجاح هو القاسم المشترك بين الشريحتين السكانيتين اليهودية والعربية والقائم على اساس الإعتراف بأن ذلك يشكل المصلحة العليا للدولة والمجتمع الإسرائيلي ككل.
4. لب الخطة المقترحة هو كالتالي: جهد مدبر منسق وبعزيمة واصرار على مستويين مندمجين مع بعضهما البعض واحد يشمل القضاء على الجريمة المنظمة في المجال الصعب، من خلال استخدام معلومات استخباراتية ذات وقاية هجومية والثاني تقليص كبير لمستوى العنف في المجال العام وفي داخل الأسرة وبالأساس عبر نظام تحسين عميق ومستمر في المجالات الإجتماعية "الناعمة".
5. ولهذه الغاية فنحن نقترح انشاء نظام مركزي يكون مسؤولا عن التنفيذ الرئيسي لهذين العنصرين وهما إنفاذ القانون والعنصر القضائي والذي يمثل الهدف الرئيسي لهما في القضاء على الجريمة المنظمة وهدف اجتماعي-اقتصادي غايته هو تقليص مستوى العنف.
6. هذه العناصر لابد ان تتضمن كافة الأجهزة المسؤولة بشكل مباشر او غير مباشر عن محاربة العنف والجريمة. التضافر الوثيق والتعاون الحقيقي على الأرض عبر قوى مهام مصممة تصميماً جيداً هي شروط تحقيق الأهداف وتشكل مصفوفة النجاح الذي سيتقرر.
7. دعم الوسطين اليهودي والعربي ودمج منظمات المجتمع المدني هما شرط اساسي لنجاح جهود الدمج.
8. اجراء تعديلات تشريعية طفيفة تسهل إنفاذ القانون في المجال "الصعب" دون انتهاك حريات الأفراد.
9. جميع الأنشطة على كافة الصعد لابد ان تجري بالتعاون مع ممثلين عن الوسط العربي.
10. التنفيذ الاساسي لعملية الدمج والقدرة على استخلاص النتائج اللازمة أثناء عملية التنفيذ يتطلب تقييم مترافق ومتاعبة.

تسلط هذه الورقة الضوء على الإستنتاجات والتوصيات الصادرة عن فريق خاص تم تشكيله في معهد الأمن القومي الإسرائيلي والمتعلقة بكيفية معالجة مشكلة العنف والجريمة القاسية المتفشية في الوسط العربي وهذ اللمحات الواردة هنا ما هي الا ثمرة مشاورات مع كثير من الشخصيات من الوسط العربي ومن موظفي حكومة كبار، منخرطين في هذه المجالات. عرضت هذه التوصيات على صانعي القرار قبل صياغة القرار والمصادقة عليه يوم الرابع من اكتوبر من العام 2021 وفي مؤتمر معهد الأمن القومي الذي عقد يوم التاسع عشر من اكتوبر الذي شمل كل من وزير الأمن الداخلي عومر بارليف والمدير العام لوزارة الأمن الداخلي تومر لوتان ونائب مفوض الشرطة جمال حركوش ورئيس قسم سابق في الشرطة الاسرائيلية المسؤول عن محاربة الجريمة في الوسط العربي، اضافة إلى ممثلين عن مستوى رفيع من الوسط العربي بمن فيهم وزير التعاون الإقليمي فريج العيساوي وعضو الكنيست عايدة سليمان ومنصور عباس.

العنف القاسي والجريمة: بيانات ومعلومات عامة:

يشكل المواطنون العرب في البلاد نحو خمس السكان لكنهم يشاركون في 93% من حوادث اطلاق النار و64% من مرتكبي اعمال القتل و61% من حوادث اشعال النار و56% من استخدام السلاح في الجرائم و47% من منفذي اعمال السطو المسلح.

منذ بداية عام 2021 وحتى نهاية اكتوبر قتل اكثر من مائة مواطن عربي مقارنة بـ113 في عام 2020 كله. 100 في عام 2019 و 81 في عام 2018 و77 في عام 2017، 66 في عام 2016، و75 في عام 2015. في عام 2020 كالأعوام التي سبقته قالت الشرطة ان 20% فقط من حوادث القتل حلت وأن 61% ممن جرى اعتقالهم هم من غير اليهود. في عام 2020 كان 56% ممن يقبعون في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية من غير اليهود.

ولدراسة الظاهرة دراسة جيدة لابد من التمييز بين الجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية، والعنف في المجال العام وحتى لو كانت متداخلة فلكل منها أسبابها وخصائصها وعليه يتطلب الأمر معالجة منظمة ومختلفة.

الجريمة المنظمة تشمل التالي:

1. الإمتلاك والإستخدام غير القانوني للأسلحة النارية.
2. الإتجار بالسلاح.
3. تهريب السلاح من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل.
4. الجريمة الإقتصادية وتشمل حماية الإبتزاز وغسيل الأموال.
5. محاولة الإستيلاء على الموارد الحكومية.
6. الإتجار بالمخدرات.

ظاهرة العنف تشمل:

1. العنف داخل محيط الأسرة.
2. السلوك الإجرامي والوحشي في المحيط العام ويشمل التهور في السياقة.
3. الجريمة والتصرفات الخشنة على مواقع التواصل الإجتماعي في أوساط الشباب وضد قيادات الوسط العربي.

أسباب الجريمة المنظمة والعنف:

تغير الظروف والأحوال داخل المجتمع العربي وسياسة التمييز من قِبل الدولة على مدار السنوات والصعوبة في تنفيذ المعايير القانونية كلها أمور ساهمت في تطور ظاهرة الجريمة القاسية والعنف في الوسط العربي في إسرائيل على رأس ذلك:

1. الدخل الإقتصادي المتدني نسبياً حيث يتميز أغلب السكان في الوسط العربي بوضع اقتصادي متدني ونسبة الفقر والبطالة في التجمعات السكنية العربية اعلى من مثيلتها في الوسط اليهودي.

تشير الدراسات إلى ان هناك نوعاً من الترابط بين ارتفاع منسوب العنف والجريمة في الوسط العربي وظاهرة البطالة المتفشية ونسبة التعليم المتدنية والفقر.

1. إنهيار الإطار العائلي والعشائري: لقد ساعدت عملية التحديث التي تجري في المجتمع العربي في إسرائيل على تقويض التركيبة الإجتماعية التقليدية مثل سلطة الآباء والأمهات والمثقفين ورجال الدين. لذلك أخذ نوع من المجال الإجتماعي الآخر في الظهور يعمل من خلال أفراد وجماعات خارج سلطة القانون يتبنون منهج الجريمة والتصادم مع القانون والنظام.
2. التشرذم: حيث كان هناك زيادة ملحوظة في نسبة التسرب بين اوساط الشباب من الأطر التعليمية والعمل ولجأ البعض إلى تعاطي الكحول والمخدرات وتبني العنف والجريمة والسلوك المنافي للقيم الاجتماعية ليصبحوا هدفاً سهلاً للاستغلال من قبل العناصر الإجرامية.
3. المكانة المتدنية للمرأة: يبقى المجتمع العربي بطرياركياً في كثير من النواحي حيث لازالت المرأة تحرم من بعض الحريات الاساسية. ومع أن السنوات الأخيرة شهدت قفزة كبيرة في التعليم والتشغيل للنساء الا ان هذه التطورات تتميز بارتفاع نسبة العنف الجسدي ضد المرأة لتسجيل جرائم القتل.
4. تراكم السلاح: عدد قطع السلاح غير المرخصة التي تملكها عصابات ومنظمات اجرامية وأشخاص عاديون بهدف الدفاع عن النفس زيادة كبيرة. عشرات الألوف من قطع السلاح الموجودة في التجمعات السكنية العربية تم سرقتها من قواعد للجيش الإسرائيلي أو جرى تهريبها من مناطق السلطة الفلسطينية.
5. المنظمات الإجرامية: نسبة كبيرة من حوادث العنف الخطيرة التي تقع في الوسط العربي في البلاد تتم على خلفية نزاعات بين افراد منظمات اجرامية. في السنوات القليلة الماضية حاولت هذه العناصر الإجرامية كقطاع الطرق الإستيلاء على ميزانية الدولة التي تحول لسلطات الوسط العربي وهذه الظاهرة تتفشى منذ تطبيق قرار الحكومة 922.

أسباب هذا العنف، الفوضى الإجتماعية والفراغ الحكومي الحاصل في المجتمعات العربية من ناحية وتوسع الجريمة والعنف من ناحية اخرى أمور تتعزز بشكل تبادلي. ظواهر العنف والقتل والجرائم المنظمة الخطيرة ادت إلى ازهاق ارواح اعداد كبيرة من المواطنين في الوسط العربي. ازداد الرعب وانتهاك الأمن الشخصي ليؤثر ذلك على شتى مناحي الحياة. تشكل الجريمة والعنف حائلاً رئيسياً امام التطور الإجتماعي والاقتصادي للسكان العرب واندماجهم في المجتمع والإقتصاد الإسرائيلي. عدا عن الضرر المباشر الذي يقع على المجتمع العربي من ناحية خاصة، فهو يشكل من ناحية اخرى تهديداً متزايداً للأمن الداخلي الإسرائيلي.

جهود الحكومة لمعالجة قضية الجريمة والعنف:

**جرى في السنوات الأخيرة إعداد الكثير من الخطط وتشكيل هيئات متعددة لمعالجة قضية العنف والجريمة في الوسط العربي:**

1. في أوائل أكتوبر من العام 2021 تم تشكيل فريق وزاري يضم ممثلين عن وزارات الأمن والعدل والمالية والداخلية برئاسة رئيس الحكومة وقد عين وزير الأمن العام رئيساً بالوكالة للفريق كما عين وكيل الوزير "قيصراً" حكومياً للقضاء على الجريمة والعنف في الوسط العربي. من المفترض ان يطبق الفريق خطة عمل صاغتها وزارة الأمن العام وصادق عليها الفريق الوزاري وهذه الخطة التي رصد لتنفيذها ميزانية ب1.4 مليار شيكل للعام 2022 ستتم بالتعاون مع الوزارات والجهات المختصة منها الشرطة الإسرائيلية وجهاز الأمن الداخلي ومجلس الأمن القومي والنائب العام والمستشار القضائي للحكومة ومصلحة الضريبة، وسلطة مكافحة غسيل الاموال، اضافة إلى جهات اخرى.

الاهتمام الرئيسي سينصب على تقليص الجريمة الإقتصادية بالتوازي مع جهود تقليص امتلاك السلاح غير المرخص. من المفترض في نفس الوقت ان تقوم وزارة العدل بتطوير قوانين تحسن من شأن قدرات إنفاذ القانون بما في ذلك مدة الحكم الدنيا المفروضة على امتلاك او الإتجار بالسلاح.

1. اواخر شهر يوليو تموز 2021 صادقت الحكومة على توسيع صلاحيات سلطة التطوير الإقتصادي لقطاع الأقليات التي تعمل ضمن اطار وزارة المساواة الإجتماعية بغية تحسين الخطط متعددة السنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوسط العربي ووفقا لقرارات الحكومة السابقة.
2. تم في مجلس الأمن القومي إنشاء فريق وزاري داخلي يضم الشرطة الإسرائيلية وأجهزة امنية اخرى لمعالجة قضية سرقة قطع السلاح من مخازن الجيش والإنتاج غير المشروع للسلاح والتهريب من مناطق السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الإسرائيلية.
3. في اغسطس آب 2021 أنشأ لواء سيف في الشرطة الإسرائيلية للقيام بالمهام التالية: العمل بصفته لجنة قومية مسؤولة عن إعداد تقدير موقف عن الجريمة في الوسط العربي كأساس لوضع السياسات والأولويات لمنعها وتجنيد مسلمين في الشرطة الإسرائيلية وإنشاء مخافر شرطة اضافية ومرافق في المجتمعات السكنية العربية وتحسين العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع العربي مثلاً من خلال وسائل التواصل الإجتماعي والعلاقات العامة ووسائل الإعلام عند التعامل مع نزاعات محلية.
4. أُنشئت اللجنة الخاصة بالقضاء على الجريمة بالوسط العربي في الكنيست ومن المفترض ان تكون على دراية بتفاصيل الخطط التي اقترحتها الوزارات الحكومية المختلفة ومتابعة التقدم في قضية تنفيذ توصيات لجنة المدراء العامون هناك وبالترافق مع ذلك خطط حكومية متعددة السنوات لصالح الوسط العربي تعالج الأسباب الإجتماعية والإقتصادية للعنف:
* خطة القضاء على الجريمة والعنف - مسؤولية وزارة الأمن العام.
* خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية - مسؤولية وزارة المساواة الإجتماعية.
* خطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للتجمعات السكنية البدوية في النقب- مسؤولية وزارة الرفاه.
* خطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للقطاعين الدرزي والشركسي- من مسؤولية مكتب رئيس الوزراء.
* خطة المدن المختلطة من مسؤولية رئيس الوزراء.

وجود وزارات حكومية عديدة تشارك في نواحي مختلفة في الوسط العربي لا يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة. بل كان من الأحرى انشاء آليات تدمج الخطط بعضها ببعض إن لم توحدها لأن دمج جهات كثيرة أمر ضروري لمعالجة الجريمة والعنف بطريقة تنظيمية متعددة وهذا يشكل تحدياً غير بسيط أمام تنفيذ التنسيق والقيادة والسيطرة على النظام المعقد برمته. هناك قلقاً في محله وهو أن اللا تركيز في جهود الدولة بين الكيانات المختلفة حتى لكل واحدة منها تركيبتها المعقدة الخاصة بها والطرق التقليدية في العمل والمسؤولية المحددة وفق القانون ستتطلب فترة من التنظيم والمعرفة قبل الوصول إلى المستوى المطلوب من المزامنة الفاعلة. بالنظر إلى جهود محاربة الجريمة المنظمة في إسرائيل، نجد ان أغلب هذه الجهود كانت ناجحة في الوسط اليهودي خلال الاعوام من 2003 إلى 2006. ويشر تقرير مراقب الدولة حول ذلك منذ العام 2006 وخلال توصياته إلى الحاجة لضمان التعاون الكامل بينهم وهذا درس اساسي حيوي يتطلب تفكيراً حكومياً اضافياً لضمان التنسيق الحكومي بين كافة الأطر الحكومية المختلفة.

الإطار المقترح لتقليص العنف والقضاء على الجريمة المنظمة في الوسط العربي.

**الأهداف:**

الهدف الرئيسي يتمثل في القضاء على الجريمة المنظمة في أقصر فترة زمنية ممكنة وتقليص مستوى العنف عبر سلسلة من الخطوات المنظمة والمركزة بوسائل فورية بعيدة المدى قائمة على التخطيط متعددة الأبعاد وبالتعاون مع قيادات الوسط العربي. الغاية هي ازالة التهديد وزيادة مستوى الأمن الشخصي في كافة أوساط الجمهور وتعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتمكين المجتمع العربي من تطوير ودمج انفسهم في كافة مناحي الحياة والمجتمع والدولة.

ينبغي ان يتخلل هذه الجهود نوع من التضافر الفاعل بين الهدفين المنتظمين وهما القضاء على الجريمة المنظمة وتقليص العنف. لكن لن يتحقق هذا الهدف دون تنسيق متعدد الأنظمة وصارم بين شتى هذه النواحي التعزيزية المتبادلة.

**مبادئ فاعلة:**

1. معالجة العنف والجريمة في الوسط العربي يجب ان ترتكز على القانون والمساواة وقبل القانون احترام حقوق الفرد والإعتراف والإحترام لثقافة المجتمع العربي وأعرافه وعاداته.
2. يجب تنفيذ الخطة حسب اولويات ترتب وفق حاجات وبيانات في شتى اركان الوسط العربي في إسرائيل بما في ذلك المدن المختلطة العربية واليهودية.
3. ممثلو الوسط العربي والجماعات المختلفة بحاجة إلى للمشاركة في تخطيط وتنفيذ المراحل.
4. أي افعال ضد الجريمة المنظمة يجب ان تكون على سلم الأولويات ثم تقاسم المعلومات الاستخبارية وتطبيق الأنظمة القضائية بالوسائل القانونية.

**لب الخطة:**

يجب صياغة خطة وطنية متعددة السنوات وتطبيقها عبر بناء نظام حكومي مدمج ومنسق لترتيب كافة الجهود الوطنية أملا في تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة ويأتي في هذا الإطار ما يلي:

1. يجب تبني قرار حكومي بصياغة وتطبيق خطة خمسية بموازنة خاصة للقضاء على الجريمة والعنف في الوسط العربي.
2. إنساء هيئات حكومية لضمان التطبيق الأمثل والمرتب للخطة .
3. استفادة الشرطة من كافة الصلاحيات المتاحة مثل قانون محاربة المنظمات الإجرامية للعام 2003.
4. إعداد تشريعات قانونية مريحة بغية التنفيذ الفاعل للخطة على ارض الواقع.
5. تطوير وتحسين القدرات الإستخبارية لجمع المعلومات والبحث للتكيف مع حاجات واهداف الخطة.
6. وجود الشرطة لردع وخدمة التجمعات السكنية العربية لابد ان يتوسع ويتعزز.
7. يجب تنسيق وترتيب الخطة وفق خطط خمسية حالية ومستقبلية لتطوير الوسط العربي اقتصاديا واجتماعياً.

اولويات منظمة وموارد مخصصة:

يجب اعطاء الأولوية للبدء بجهود هجومية تستهدف رؤوس الجريمة الاقتصادية المنظمة والكشف عن مخازن السلاح لديهم ولابد ان تنعكس هذه الخطة من خلال تخصيص الوقت والمصادر على الأقل ريثما يكون هناك تغيرا واضح في الإتجاهات حسب المصفوفات المقرة. هذه الجهود يجب ان تلمس نتائج في غضون شهور تلي الإعداد اللازم والمسبق.

بناء على ذلك سيحظى النشاط الإستخباري والعملياتي بالأولوية من حيث تخصيص الموارد اللازمة مع الحرص على وجود انظمة رقمية تكنولوجية وتحسين القدرات في مجال الطب العدلي.

هناك جهود ثانوية تتضمن ابداء اهتمام اوسع بكافة العصابات الإجرامية في المجال العام وعليه يجب زيادة حجم هذه الجهود في حالة ما أتت ثمارها او أحرزت نتائج قياسية على ارض الواقع. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي انشاء مخافر شرطة جديدة في المناطق السكنية العربية وتجنيد وتدريب ضباط شرطة والأفضل ان يكونوا عرباً للعمل الميداني لتوفير الخدمة اللازمة للجمهور العربي والإتجاه السائد أن يتركز على تطوير الأدوات على المدى البعيد بما في ذلك ادوات المجتمع والتعاون التام مع السكان العرب.

مكونات الإطار:

1. **إنشاء هيكلية تنظيمية وطنية:**

يجب تشكيل لجنة وزارية لتخطيط سياسة كيفية معالجة كافة نواحي الظاهرة معالجة الظاهرة معالجة فاعلة ويجب ان يترأس هذه اللجنة رئيس الحكومة والقائم بالأعمال يجب ان يكون وزير الأمن العام. إلى جانب هذه اللجنة ستعمل وحدة ادارية مصممة كاطار تنظيمي وطني تجمع كافة الأجهزة المتعلقة بإنفاذ القانون والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. الحكومة هي من يعين رئيس الوحدة ويعمل كمنسق وطني لكافة مناحي النضال في سبيل القضاء على الجريمة والعنف ومهمتها هي التالي:

ايجاد وضمان التنسيق التضافري لكافة الأنشطة المنبثقة عن الوزارات الحكومية لضمان العمل المدمج والفعال لكافة الأنظمة المعنية بمعالجة الجريمة والعنف. تقوم الوحدة الإدارية بإعداد المواد والتوصيات لصالح صناع القرار في اللجنة الوزارية بما في ذلك صياغة أطر سياسية وأهداف وأولويات وتنسيق خطط عمل فردية مدمجة. يعمل القسم وفق الرؤية الشاملة اللازمة لمعالجة كافة مكونات ظاهرة العنف والجريمة على اسس وطنية. هذه الوحدة الإدارية لابد ان تتضمن ممثلين كبار (مدراء عامون ووكلاء وزارات) عن كافة الأجهزة الحكومية المختصة لدمج كافة الجهود المتاحة للتعامل بشكل فاعل مع قضية الجريمة والعنف في الوسط العربي وهؤلاء هم: وزارة الأمن العام، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الإقتصاد، وزارة الرفاة والمساواة الإجتماعية إلى جانب الشرطة والمستشار القضائي للحكومة وسلطة تطوير الوسط العربي وسلطة الضريبة وسلطة مكافحة ظاهرة غسيل الأموال والجيش وجهاز الأمن الداخلي وممثلين هن الوسط العربي.

1. **إنشاء هيئات عملياتية:**

يجب انشاء هيئتين عمليتين تابعتين للوحدة الإدارية وهما: هيئة إنفاذ القانون والقضاء والهيئة الإقتصادية والإجتماعية حيث يوكل لكل واحدة منهما مهمة تطبيق خطط العمل في ميدانها عبر مركز تحكم وطني وقوى مهام مصممة لتنفيذ الخطط على ارض الواقع بالتعاون مع السلطات المحلية وممثلين عن السكان العرب. هناك اهمية خاصة لجهود متوازنة منسقة ومدمجة بين الهيئتين مع ضمان اقصى حد من التعاون التضافري والكامل المستمر على مستوى الوظيفتين في الميدان. ستضمن الوحدة تنفيذ ذلك عبر المتابعة المستمرة.

1. **هيئة انفاذ القانون والقضاء:**

الهدف يتم في القضاء على الجريمة المنظمة العنيفة في الوسط العربي بناء على جهود استخبارية عملياتية هجومية مدمجة.

المفهوم العملياتي:

* إنشاء نظام استخباري لاهف 433 (مظلة محاربة الجريمة في الشرطة الإسرائيلية)
* العمل المشترك مع هيئات انفاذ القانون على الارض مدمجة مع كل الأطراف بما فيها جهاز الأمن الداخلي.
* التنسيق مع لواء سيف في الشرطة الإسرائيلية لعمل قوات المهام.
* مزيد من العقوبات القاسية في مواد التشريع الحالية.
* كشف وتحديد المنظمات والأشخاص المتورطين في الجرائم في كفاح مستمر ومركز ينتهي بهم إلى القضاء.
* جهود هجومية مستمرة وشاملة وفق معلومات استخبارية دقيقة عالية الكفاءة لمعالجة الجريمة الاقتصادية وحيازة واستخدام السلاح غير المرخص مع زيادة العقوبة على الجرائم المسلحة.
* محاربة الجريمة المنظمة عبر تطوير الخدمات المصرفية بما في ذلك توفير القروض والرهن العقاري بطريقة تتناسب مع حاجات السكان العرب.
* إتباع نهج منظم خاص بتهريب السلاح من مناطق السلطة الفلسطينية وسرقة قطع السلاح من قواعد الجيش.
* منع التهديد ضد اعضاء الحكومة من قبل العناصر الإجرامية.
* طرح تعديلات تشريعية تعالج السلوك الإجرامي في الوسط العربي.

أهداف وقياسات النجاح في القضاء على الجريمة:

يجب ان يشمل المشاركون كل من: نائب المستشار القضائي، ممثلون على مستوى رفيع عن مكتب المستشار القضائي، الشرطة الإسرائيلية، جهاز الأمن الداخلي، ممثلون عن مصلحة الضرائب، سلطة مكافحة غسيل الأموال، مصلحة خدمات السجون. إلى جانب ذلك يجب مشاركة ممثلين كبار عن الوزارات الحكومية المختصة كالأمن الداخلي والمالية والعدل والتشغيل في اللجنة المذكورة.

لاشك ان الوضع القانوني الراهن بما في ذلك قانون مكافحة المنظمات الإجرامية لعام (2003) والذي يمنح اجهزة انفاذ القانون صلاحية تقويض قدرات المنظمات الإجرامية يتيح للشرطة الإسرائيلية الضرب ضد هذه المنظمات بشكل عام والجريمة المنظمة بشكل خاص بطريقة شاملة فاعلة.

العنصر الإستخباراتي الوطني ومركز التحكم والسيطرة في خدمة القضاء وإنفاذ القانون:

الهدف: إيجاد وضع يتم فيه تقييم الأمور بشكل دقيق شامل ومستمر وتحديد الأهداف ومعرفتها بغرض الهجوم الوقائي المركز إلى جانب وضع توصيات منظمة تقدم لصناع القرار.

المفهوم العملياتي:

1. التركيز على الجريمة الإقتصادية: تقويض الأنشطة المالية غير القانونية بالتعاون مع اجهزة انفاذ القانون المختصة.
2. توفير المعلومات من كافة الموارد الإستخباراتية بما فيها الأجهزة الوظيفية.
3. التنسيق الوثيق مع لواء سيف وغيره من الوحدات الشرطية.
4. سيتم العمل وفق تصريح قانوني يتيح جمع معلومات خاصة بغرض التنفيذ باستعمال الوسائل المتقدمة.

سيعمل مركز الدمج الإستخباري في المقام الأول على انفاذ القانون وتسهيل الأمور القضائية وسيتم تزويده بالمعلومات وفق توجيهات من القسم الإداري ورؤساء المجتمع وبناء على تصاريح قانونية مناسبة وستكون مصادر المعلومات صادرة عن انظمة معلوماتية سرية ومصدر حكومي مفتوح ويشمل ذلك معامل متطورة للطب العدلي والمعلومات التي يتم الحصول عليها من كافة المصادر ستتيح تشغيل مواد استخباراتية بحيث يتضمن ذلك ادلة اولية وتوفير قاعدة معلومات استخباراتية صلبة بغرض إجراء تحقيقات ضد العناصر الإجرامية المنظمة. يتألف المركز من ممثلين مهنيين كفؤ من الشرطة وفروع أخرى تابعة لها كلٌ حسب مجال خبرته.

هناك ممثلين تابعين لأجهزة أخرى لإنفاذ القانون واستخباراتيه مكلفين بشكل دائم بهدف تحقيق الأهداف. أيضاً هناك حاجة لدعوة ممثلين عن أجهزة وطنية اضافية للدعم والإسناد.

سيتم منح التصاريح القانونية بغية مساعدة أجهزة التحقيق والقضاء ولأعضاء في هيئة موظفي المركز الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بالأجهزة المضيفة ويتشاركون المعلومات مع باقي أفراد الطاقم. كل ذلك سيخضع للقانون ولقدرة الأعضاء المشاركين على تلقي المعلومات وتحويلها من القاعدة البيانية المسموح لهم بالدخول اليها. هنا يوصي بتشكيل خمس قوى مهام:

1. قوة مهام خاصة بمكافحة الجريمة الإقتصادية.
2. قوة مهام خاصة بوضع اليد على الأسلحة.
3. قوة مهام خاصة بالحماية من الإبتزاز والتهديد.
4. قوة مهام خاصة بالتعامل مع المنظمات الإجرامية.
5. قوة مهام خاصة بحماية الشخصيات العامة وقادة الحكم المحلي.

النمط العام لتركيبة قوة المهام:

لا شك أن قوة المهام هي عبارة عن هيئة عملياتية وطنية مدمجة تتألف من ممثلين عن كافة أنظمة انفاذ القانون المشاركة في مجال مسؤولية هذه القوة. ولغرض الأداء الوظيفي الفاعل لقوى المهام سيتم استئجار خبراء كفؤ من هيئات أخرى أو أشخاص يتم تجنيدهم لذلك.

فيما يلي مثال لتركيبة قوة المهام الخاصة بوضع اليد على السلاح سيشارك في هذه القوة ممثلون عن الأجهزة الأمنية التالية:

1. الشرطة والمختبر الجنائي.
2. الاستخبارات البشرية والتكنولوجية
3. جهاز الأمن الداخلي –منع تهريب السلاح من الضفة الغربية.
4. الجيش – معاينة السلاح، حماية منشآت السلاح التابعة للجيش ومنع سرقة السلاح من قواعد الجيش وتنفيذ أنشطة في الضفة الغربية لاكتشاف مراكز انتاج السلاح.
5. المصلحة الضريبية: تحديد الأهداف بغرض التحقيق الإقتصادي حول السلاح وتجنيد محللين في مجال الإقتصاد والجريمة.
6. وزارة العدل: الإستشارات والتشريعات –مكتب المستشار القضائي للحكومة والتتبع السريع للإجراءات القضائية.
7. سلطة اجتياز النقاط في وزارة الدفاع.

المكون الإجتماعي والإقتصادي:

الهدف: تطوير عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية معمقة في الوسط العربي بهدف تقليص نفوذ مرتكبي الجرائم والعنف بمساعدة انظمة وطنية ومحلية وبالتعاون الوثيق مع الجهات الحكومية وشخصيات الوسط العربي.

بُذلت جهود حقيقية في هذا المضمار كجزء من الخطة الخمسية الأولى رقم 922 وعلى خلفية الدروس المستفادة من الخطة وتعديلاتها لتتناسب مع الحاجات المتغيرة، بات من الضرورة صياغة وتنفيذ خطة محدثة متعددة السنوات على المستوى الوطني. وفي هذا السياق وعلى ضوء التداخل مع التعليم والرفاه والمجتمع والتشغيل، أصبح من الضروري جداً التعاون التام مع ممثلين عن الوسط العربي كي يتسنى صياغة وتطبيق الخطط المذكورة ويشمل ذلك نادي رؤساء دوائر الرفاه ولجنة رؤساء البلديات ومنظمات المجتمع المدني.

على سلطة التنمية الإقتصادية في الوسط العربي مهمة تنسيق العمل مع المجتمعات الإقتصادية والإجتماعية وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بحيث يتم ذلك ايضا بالتنسيق مع مجمعي القضاء وانفاذ القانون.

هناك أهمية خاصة لمسألة تعديل الخطة السنوية الخمسية رقم 923 كي تتضمن الأهداف الرئيسية لها شيء من الإجراءات المدنية لتقليص مستوى العنف والجريمة في الوسط العربي. وفي هذا الإطار يتوجب منح الخطة الخمسية أهداف صلبة، أولها وأخرها تقليص عدد الشباب المفككين وتوسيع أفق التشغيل، خاصة المدنية بدون عنف وتسهيل منح القروض العقارية للمواطنين العرب.

أما في المجال الإقتصادي، فلابد من صياغة خطة لتحسين الوضع الإقتصادي للمواطنين العرب في إسرائيل لتشمل التشجيع على المطالبة بإيجاد فرصة عمل والإنتقال من الرفاه إلى التشغيل والتدريب المهني والتوجيه الوظيفي وتشجيع عمل النساء وتوسيع مجال فرص التشغيل للأكاديميين والمهنيين.

في المجال التعليمي لابد من تطوير مناهج دراسية متقدمة وتطبيقها لمنع العنف أملاً في تعزيز شعور الإنتماء للمجتمع وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية. اضافة إلى ذلك كله بات من الضروري غرس شيء وهو ان المدرسة إلى جانب أنها مؤسسة لتعلم مستوى مهني عالي فهي من ناحية اخرى مكان للتعليم على القيم وتحضير الطلاب للخوض في مجال الحياة.

يجب صياغة خطط خاصة بالشباب المفكك بدءاً من مرحلة الدراسة المتوسطة وإعداد برامج تدريب مهني وتشجيع الإندماج في سوق العمل إلى ذلك يتوجب الإستثمار في توسيع وتطوير التعليم غير الرسمي.

هناك مجالات اخرى يجب معالجتها في اطار المكون الإقتصادي والإجتماعي:

1. حل مشكلة التجمعات البدوية غير المعترف بها في النقب التي تعيش واقعاً صعباً، وهي تشكل مرتعاً خصباً لزيادة الجريمة والعنف.
2. التقدم باتجاه حل ازمة البناء والسكن بدون ترخيص وهي سبب كبير لاستشراء العنف والصراعات بين العائلات.
3. تعزيز قدرة الحكم من قبل السلطات المحلية بصلاحيات ومسؤوليات انفاذ القانون، بحيث يشمل ذلك سن قوانين داخلية وتشجيع الشرطة المحلية والإشراف البلدي والقضاء المحلي.
4. ايجاد حلول لتطوير خطط عمل في المجتمع والبنية التحتية والصيانة بطريقة تضمن تقليص التحويل المباشر للميزانيات الحكومية للسلطات المحلية التي تتعرض للإبتزاز الإجرامي.
5. تعزيز النسيج العربي-اليهودي في المدن المختلطة بما في ذلك شرقي القدس. المشاركون في هذا المكون هم ممثلين على مستوى رفيع من الوزارات الحكومية المختصة (المالية والتعليم والرفاه والإسكان والإقتصاد، والعمل وغيرها)، اضافة إلى ممثلين عن الشرطة والسلطات المحلية وممثلين عن المجتمع العربي. يتألف هذا المكون من قوى المهام التالية:
* قوة مهام خاصة بالوحدة الأُسرية.
* قوة مهام خاصة بظاهرة التسكع والتبطل في المجال العام.
* قوة مهام خاصة بالشباب المفكك.
* قوة مهام خاصة بالتنمية والإسكان.
* قوة مهام خاصة بموضوع تطوير التعليم الرسمي على كافة المستويات والتعليم غير الرسمي.
* قوة مهام خاصة بتطوير المجتمع المدني وتشجيع التطوع.
* قوة مهام خاصة بتعزيز الحكم المحلي.

اسس مبدئية تقوم عليها قوى المهام:

ستعمل قوة المهام المدنية كإطار متعدد الأبعاد تربط أنظمة الدولة بالسلطات المحلة والمجتمع المدني وستعمل على المستوى الوطني بإشراف المجمع الإقتصادي والإجتماعي وبالتعاون مع رؤساء المجالس المحلية وأجهزة إنفاذ القانون وهيئات الرفاه والتشغيل ورجال الدين والمثقفين ومدراء المؤسسات العامة غير الربحية ومراكز المجتمع ومتطوعين وفق مسؤولية السلطات المحلية.

سيتم انشاء فروع لقوى المهام في التجمعات السكنية العربية لمعالجة القضايا الإجتماعية والإقتصادية معالجة معمقة وتحسين جودة الحياة والامن الإجتماعي. سيتم انجاز العمل بناء على خطة مرتبة تركز على مشاركة الحكم المركزي عن طريق فرق محلية تعمل وفق جماعات او عناقيد للسلطات المحلية العربية بالتعاون مع ممثلين عن الوسط العربي.

قضايا خاصة يجب دراستها: دور الجهاز الأمني الإسرائيلي

لا شك ان قضية تضمين جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي في الجهود التي تبذل في القضاء على العنف والجريمة في الوسط العربي في إسرائيل تحتل مكانة في النقاشات الدائرة حول السبل التي ينبغي استخدامها في انفاذ القانون. هناك نقاش دائر في الوسط العربي حول هذا الموضوع بين اوساط الجمهور وفي وسائل الإعلام وبين صناع القرار. على خلاف رئيس جهاز الأمن الداخلي المنصرف، أعرب رئيس الجهاز القادم عن رغبته مبدئيا في ضم جهازه في النضال ضد الجريمة.

هناك من ناحية جدل مقنع لضم جهاز الأمن الداخلي لجهود مكافحة الجريمة. يدعي كثير من المواطنين العرب أن الجهاز متورط فيما يحصل في الوسط العربي. وعلاوة على ذلك ساعد جهاز الأمن الداخلي الشرطة مرات عديدة مهنياً في سلسلة من المجالات خاصة لمنع تدفق السلاح إلى الوسط العربي. هناك ايضا من يؤكد بان المجال الإجرامي يجب ان يعالج كتهديد امني محتمل.

وعلى اية حال فإن الإتفاق الواسع وكذلك الدعوات العامة من قبل شخصيات رفيعة المستوى في الوسط العربي لضم جهاز الأمن الداخلي في مكافحة الجريمة والعنف تضفي الشرعية لإتخاذ مثل هذه الخطوة. وعلى النقيض من ذلك فإن معارضة إشراك الجهاز في هذه القضية متورثة في قانون جهاز الأمن الداخلي للعام 2002، والذي يحدد مجال مسؤوليات الجهاز، وهي الحفاظ على امن البلاد وقواعد نظام الحكم الديمقراطي ومؤسساته والتهديدات الإرهابية والتجسس والتخريب وإفشاء أسرار الدولة، وهذه أمور ليست لها علاقة بالمخالفات الإجرامية في دولة إسرائيل، وفي الوقت الذي تنص عليه المادة (7-ب-6) بأن جهاز الأمن الداخلي هو أيضاً مكلف بحماية وتطوير المصالح القومية التي هي حيوية بالنسبة للأمن القومي للبلاد، فإن المجال الإجرامي خصوصاً تجاه قطاع خاص من القطاعات في الشريحة السكانية في البلاد غير معرف كالتعريف الذي سبقه.

واذا أُخذ بالإعتبار أمر الإستعجال في القضاء على الجريمة، نجد أن الإنتشار الواسع للسلاح بأيدي المواطنين العرب واحتمال استخدامه في حوادث تأخذ طابعاً قوميا يُحتم إقامة نوع من التعاون الإستخباراتي والمنظم والمحدد بين جهاز الأمن الداخلي ولمؤسسات انفاذ القانون المشاركة في هذه الجهود. يجب القيام بذلك حتى لو تطلب الأمر تعديل بعض القوانين اللازمة لتسهيل مثل هذه الامور في مجالات محددة.

يُنصح إشراك جهاز الأمن الداخلي على الأقل في جمع الملومات الإستخبارية حول المنظمات الإجرامية حسب الحاجة وتزويد الشرطة بها، اضافة إلى ذلك يجب وضع ادوات جمع المعلومات تحت تصرف الشرطة وهذا الامر هو الذي يحدد مشاركة الجهاز او عدم مشاركته في قضية العنف المحلي. وعلى اية حال لابد من ترسيم حدود مشاركة جهاز الأمن الداخلي قبل أي شيء وهذا بحاجة لإشراف لجان الكنيست في مسألة الخدمات السرية.

**الأولويات في تخصيص الموارد:**

هناك سؤالاً آخراً وهو في أي اتجاه سيكون تركيز الجهود ضمن مجمع انفاذ القانون وأين ستستثمر الميزانية الإضافية وفيما يلي ثلاث توصيات أساسية:

1. القضاء على الجريمة لابد أن يحتل الأولوية الأولى إلى أن يُقضى عليها أو على الأقل تظهر بوادر جلية على تراجعها مع مرور الوقت. أيضاً هذا له علاقة بمستوى العنف المتفشي في المجتمع العربي وفي هذا الإطار لبد من تحديد أولويات واضحة يحظى فيها مجالين بأولوية ضمن جهود انفاذ القانون: وهما الجريمة الإقتصادية والحماية من الإبتزاز والقضاء على تراكم السلاح الذي بحوزة المنظمات الإجرامية، سيشكل ذلك رادعا قوياً وأهمية معتبرة والذي سيساعد على تقليص انتشار العنف العام.
2. في هذا الإطار أيضا يجب ان يحظى النشاط الإستخباري المدمج بالأولوية الميزانية والتنظيمية لا سيما في مجال تطور وحيازة إنشاء أرقى وسائل تكنولوجية مع التركيز على انظمة الإشارة والطب الشرعي. أيضا يجب ان يدخل ضمن هذه الأولوية تجنيد وتدريب محققين مهنيين للمهام الضرورية.
3. بناء على ذلك كله ينصح بأن تحظى مجالات اخرى بأولوية أقل ولو مؤقتا مثل توسيع الوجود الشرطي في التجمعات السكنية العربية، وتجنيد وتدريب ضباط شرطة، والأفضل عربا في مجال المهام الميدانية على ان لا يكون ذلك مرتبطاً مباشرة بجهود جمع المعلومات الإستخبارية حول المنظمات الإجرامية، وانشاء مخافر شرطة في الأحياء والمدن العربية. بعد التطبيق الواضح والجلي لمجالات الأولوية القصوى سيكون هناك مجالاً وحاجة لرفع أولوية التواجد الشرطي على الارض. هناك يجب ان يكون التوجه حيال تطوير أدوات بعيدة المدى لاسيما أدوات خدمة مجتمعية تندمج اندماجاً وثيقا بما يقوم به المجمع الاجتماعي والإقتصادي.

مدن يهودية - عربية مختلطة:

يعيش نحو 10% من المواطنين العرب في مدن يهودية-عربية مختلطة ولا يشمل ذلك القدس الشرقية، وهناك ارتفاعاً في عدد العائلات العربية التي تنتقل إلى مدن معرفة كمدن يهودية (نحو 6% خلال الأعوام الخمس الماضية).

العنف والجريمة المنظمة متواجدان حالياً بدرجات متفاوتة في هذه المدن أيضا وفي وقت الأزمات كالذي حصل في مايو أيار 2021 وقعت نسبة كبيرة من أحداث العنف بين العرب واليهود في هذه المدن. لم تحظى هذه المدن المختلطة حتى نسيجها الإجتماعي الفريد بإهتمام حكومي خاص كجزء من الخطط الخمسية الخاصة بالتجمعات السكنية العربية. بعد أحداث مايو أيار 2021 أشار رئيس سلطة تطوير التجمعات السكنية العربية إلى الحاجة لوضع خطة مصممة للمدن المختلطة التي ستفصل عن الخطة الخمسية التي يجري إعدادها للتجمعات السكنية العربية. يشير قرار الحكومة رقم 292 الموقع في الأول من أغسطس أب 2021 وبشكل عام إلى أن الخطة (قد تعالج حاجات السكان العرب في التجمعات السكانية المختلطة كما يحددها مكتب الإحصائيات المركزية).

يبدو أن هذه النية سيجري تنفيذها حالاً. بغض النظر إن كانت الخطة لصالح هذه المدن منفصلة أو مدمجة، فهناك حاجة ماسة عاجلة لتنفيذ خطة لتقليص مستوى الجريمة في المدن المختلطة التي سيجري إحلالها أيضاً بخطة 293 الخمسية.

هناك قضية منفصلة تتمثل في تطبيق الخطط الخمسية حول العنف والجريمة في القدس الشرقية أيضاً. وحتى لو لم تحظ القدس الشرقية وهي قضية فريدة بنفس الخطة التي ينوى تنفيذها في المدن المختلطة، فإن الخطط الراهنة او المستقبلية المتعلقة بها كالخطة الحكومية رقم 3790 من عام 2018 لابد على الأقل أن تتضمن معالجة مناسبة لقضية العنف والجريمة في المدينة.

الخاتمة:

العنف والجريمة المنظمة في الوسط العربي ليست مشكلة السكان العرب فحسب بل لها ارتداداتها السلبية على الوسط اليهودي أيضاً، وعلى الأمن الشخصي والعام وعلى العلاقة المعقدة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية. هناك إقرار على وجه عام اليوم بين صناع القرار والجمهور، بأن على الدولة واجب ومسؤولية العمل بأقصى سرعة لحل هذه المشكلة ومن ضمن هذه الوسائل تخصيص الموارد الضرورية.

يمكن أن تكون الجريمة والعنف في الوسط العربي سبباً في توفير نافذة على تحويل هذه الأزمة إلى فرصة لتقليص الفجوات وتطوير المساواة بين الشعبين في التجمعات السكنية. لاشك ان تبني وتنفيذ سياسة ما بهذا الشكل له تأثير بعيد الأمد خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين اليهود والعرب.

لو الرسالة توحي بأن الدولة ترى في المواطنين العرب أناس لهم حقوق متساوية تستحق التطوير المنظم في شتى مناحي الحياة التي كانت تعاني من الإهمال طيلة عقود طويلة فهذا بلا شك إنجاز كبير بحد ذاته يساهم في الإستقرار الداخلي ونمو وتطوير مجتمع إسرائيلي وظيفي متعدد السكان بهوية مدنية مشتركة.

يتطلب هذا الكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف تخطيط استراتيجي متعدد الأبعاد وترجمة صارمة لعمل مدمج منسق من جانب كافة الهيئات المشاركة في هذا المضمار، وهنا في هذا الإطار يمكن ان تثير العديد من المبادئ الكثير من الإنجازات بالنسبة لهذه القضية الحيوية الملحة:

1. على الدولة تجنيد كافة الأجهزة المختصة لكفاح فاعل مستمر ضد العنف والجريمة. لذلك ينبغي للجنة وزارية خاصة حمل لواء هذه الجهود.
2. ضرورة تبني نظام واسع مدمج يرتكز على التزامنية الأمثل بين المجال الشرطي والإنفاذ القضائي والخدمات الإجتماعية والإقتصادية.
3. انشاء هيكلية قومية وفق الوزارات والمؤسسات القائمة تكون مسؤولة عن تطبيق كافة مكونات هذه السياسة وبالتنسيق بين الفرعين. فقط التنسيق الأفضل بينهما في التخطيط والتنفيذ على الارض هو الذي يضمن تحقيق الإنجازات المطلوبة، كلاهما يقلصان الجريمة والعنف ويحققا التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوسط العربي.
4. ادراج كامل لممثلين عن الوسط العربي على المستويين المحلي والقومي له أهميته العظيمة في دفع هذه الجهود إلى الأمام وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي تعزيز قدرات الحوكمة للسلطات المحلية.
5. لا شك أن التعاون مع رؤساء وممثلي الوسط العربي على المستويين المحلي والقومي في شتى المجالات اساس ضروري من اسس النجاح. يجب ان تشن معركة ضد العنف والجريمة بالتعاون مع الكل وانطلاقاً من تفاهمات مشتركة لطبيعة تعقيد هذا التحدي والإعتراف الكامل بما يحصل على أرض الواقع.
6. كل الإجراءات الواردة في الإطار المقترح لابد ان يرافقها عمليات مراقبة وتقييم تتم بمساعدة هيئة خارجية.